الأمم المتحدة S/2002/44

مجلس الأمن

Distr.: General
9 January 2002
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

إثر البلاغ الصحفي الذي تفضلتم بإصداره في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بعد الاتصالات غير الرسمية بين أعضاء مجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء، كلفتني حكومة جلالة الملك بأن أحيل إليكم المعلومات والخواطر التالية:

احترمت المملكة المغربية باستمرار وبشدة، وهي تواجه خلافا إقليميا مفتعلا، القانون الإنساني الدولي. وحرصت دائما على أن تحترم بدقة معايير القانون الدولي الإنساني وأن تتعاون بشكل كامل مع الهيئات الدولية المختصة.

وهكذا فإن المغرب، وهو يتعاون تعاونا وثيقا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، وفّى، منذ سنوات عديدة، بالتزاماته الإنسانية من خلال إطلاق سراح المدنيين وأفراد الجيش المحتجزين في إطار النزاع على الصحراء.

وتشير المملكة المغربية في هذه المناسبة إلى أن لجنة الصليب الأحمر الدولية أعلنت بشكل رسمي أنه لم يعد هناك أشخاص من البوليساريو محتجزين في المغرب.

غير أن المغرب، يأسف لأنه على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها الأمين العام لكي يعاد جميع المحتجزين المغاربة إلى وطنهم (ويصل عددهم إلى حوالي ٤٨٠ ١)، والموجودين منذ عقدين من الزمن في معسكرات في الأراضي الجزائرية، تواصل جبهة البوليساريو استغلالهم كأداة لأغراض سياسية ودعائية، من خلال إطلاق سراحهم بالتقنين. وفي هذا السياق تم إطلاق سراح ١١٥ محتجزا في بداية هذه السنة.

إن استغلال المحتجزين لأغراض سياسية، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني، لا يضع في الاعتبار قرار مجلس الأمن ١٣٥٩ (٢٠٠١) الذي طلب إطلاق سراح جميع المحتجزين منذ بداية الصراع دون مزيد من التأخير.

090102 090102 02-20639 (A)
0220639

ويكرر المغرب تأكيد طلبه إطلاق سراح جميع المغاربة المحتجزين في الجزائر وإعادتهم إلى وطنهم.

ويود المغرب أن يشدد على أن البوليساريو يشن حملة دعائية خداعة بشأن الأشخاص الذي يفترض أنهم اختفوا. ويتعاون المغرب بشأن هذه المسألة المحددة تعاونا كاملا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية التي قامت ببعثة تقييم في المغرب في الفترة الممتدة من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ من أجل إغلاق ملفات ٢٤ مغربيا من أصل صحراوي أعلن عن اختفاءهم.

ونفت بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية نفيا رسميا ادعاءات البوليساريو. وقد تبين لها بكل حرية وبعد أن التقت بالأشخاص المعنيين على انفراد أن هؤلاء الأشخاص يعيشون حياة طبيعية وآمنة في المغرب (انظر بلاغ لجنة الصليب الأحمر الدولية رقم ٤٥/١٠ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١).

ويرفض المغرب قيام البوليساريو بخلط مسألة أفراد القوات المسلحة الملكية الذين يحتجزهم في معسكرات في الجزائر، الأمر الذي يشكل انتهاكا للقانون الإنساني، وبين الأشخاص المختفين الذين تتخذ بشأنهم إجراءات قياسية تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وينبغي أيضا اعتبار المعلومات الأخيرة التي يتم نشرها بشأن مصير بعض السجناء في العيون أنها أيضا ضرب من الخلط والدعاية. وتود المملكة المغربية إحاطة مجلس الأمن علما بأنه تم القبض على ١٥ من أصل ٩٧ شخصا معنيا، كما تم ملاحقتهم في إطار حركة مطالب اجتماعية صحبتها أعمال تخريبية كبيرة، كانت مدينة السمارة مسرحا لها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. أما فيما يتعلق بالمحتجزين الآخرين فقد تم القبض عليهم ومحاكمتهم لارتكابهم جرائم عادية مثل القتل والاغتصاب والاتجار بالمخدرات والضرب والجرح.

وينبغي الإشارة إلى أن المنظمات المغربية لحماية حقوق الإنسان استطاعت أن تزور جميع المحتجزين. وقد شرع هؤلاء في الإضراب عن الطعام للاحتجاج على ظروف الاحتجاز ووضعوا حدا في النهاية لإضرابهم بعد أن اتخذت الحكومة المغربية التدابير اللازمة لتحسين ظروف الاحتجاز.

وإذ أحاطت المملكة المغربية علما مجلس الأمن بهذه الخواطر فإنها تأمل أن المجلس سيواصل بذل جهوده لإطلاق سراح جميع المحتجزين المغاربة الموجودين في المعسكرات في

الجزائر بدون تأخير وبدون شروط مسبقة، ومن أجل تحقيق حل نهائي ودائم للخلاف الإقليمي، في الإطار المنصوص عليه في القرار ١٣٥٩ (٢٠٠١).

وأرجو سيادة الرئيس أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) محمد بنونة
السفير
الممثل الدائم للمملكة المغربية
لدى الأمم المتحدة